أساس الاشتراكية
الإنسان...
الاشتراكية حركة
إعادة الخيار
للإنسان
منصور حكمت

الى الأمام
FORWARD
الأسبوعية
صحيفة سياسية عامة للحزب الشيوعي العمالي العراقي
حرية– مساواة– حكومة عمالية

WP IRAQ
تصدر كل يوم ثلاثاء
15/09/2026
العدد: 302

رئيس التحرير: توما حميد
tomahamid69@yahoo.com
WP-IRAQ.COM

بيان الحزب الشيوعي العمالي العراقي

كل الدعم والمساندة للاحتجاجات العمالية والجماهيرية التي تجتاح العراق

تتواصل الاحتجاجات لعمال مصافي النفط وخريجي مراكز التدريب النفطي وخريجي المهن الصحية، إلى جانب عمال العقود، للمطالبة بحقوقهم المشروعة في العمل والأجور والأمان الوظيفي والرفاه الاقتصادي والاجتماعي، في ظل سياسات السلطة السياسية الحاكمة التي تحاول تحميل الازمة الاقتصادية وتداعيات الحرب والصراع الدائر في المنطقة على العمال والكادحين وعموم الشرائح الاجتماعية المحرومة في المجتمع، وفي ظل سياسات لا تزال تضع مصالح الشركات والإدارة والامتيازات فوق حقوق العاملين والشباب الباحثين عن فرص العمل.

إننا نعلن تضامننا الكامل مع هذه الاحتجاجات والمطالب العادلة، ونرى فيها تعبيراً مشروعاً عن رفض واقع اقتصادي واجتماعي يحرم آلاف العمال والخريجين من حقوقهم.

إن رفع أجور تكرير برميل النفط أو كلفته بما ينعكس سلباً على أرباح العاملين في المصافي، لا يمكن أن يكون مبرراً لتحميل العمال نتائج القرارات والسياسات الاقتصادية والإدارية. فالعاملون في المصافي هم الذين يقومون بالعمل والإنتاج، ومن حقهم أن يحصلوا على نصيب عادل من ثمار عملهم، وأن تُصان أجورهم وحقوقهم ومكتسباتهم.

كما ندعم مطالب خريجي مراكز التدريب النفطي في توفير فرص عمل حقيقية تتناسب مع اختصاصاتهم وتدريبهم، ونرفض أن تتحول سنوات الدراسة والتدريب إلى انتظار مفتوح، بينما تستمر الحاجة إلى الأيدي العاملة والخبرات في القطاع النفطي.

وفي الوقت نفسه، نساند احتجاجات خريجي المهن الصحية المطالبين بحقهم في التعيين والعمل. فمن غير المقبول أن تنفق الاسر والعوائل على تعليم وتدريب هذه الطاقات ثم تتركها عاطلة عن العمل، في وقت تعاني فيه المؤسسات الصحية من نقص الكوادر في العديد من الاختصاصات، تمهيدا لسياسات الخصخصة من اجل تنصل الدولة في توفير الضمان الصحي للغالبية العظمى لجماهير العراق.

كما نؤكد دعمنا لمطلب تثبيت عمال العقود وتحويلهم إلى وظائف مستقرة تحفظ لهم حقوقهم، وتنهي حالة العمل الهش وعدم الاستقرار التي يعيشها آلاف العاملين الذين يؤدون مهامهم بصورة دائمة، من دون أن يحصلوا على الأمن الوظيفي والحقوق التي يستحقونها.

إن هذه المطالب، رغم اختلاف مواقع أصحابها واختصاصاتهم، يجمعها مطلب واحد: الحق في العمل اللائق، والأجر العادل، والاستقرار الوظيفي، والعيش بكرامة.

ان الحزب الشيوعي العمالي العراقي يدعو جميع النقابات والاتحادات والمنظمات العمالية والمهنية والقوى الاجتماعية إلى الوقوف إلى جانب هذه المطالب المشروعة، والعمل على توحيد الجهود من أجل الدفاع عن حقوق العمال والخريجين والعاطلين عن العمل.

كل التضامن مع عمال مصافي النفط كل التضامن مع خريجي مراكز التدريب النفطي كل التضامن مع خريجي المهن الصحية كل التضامن مع عمال العقود في مطلبهم بالتثبيت.

معاً من أجل حقوق العمال والخريجين، ومن أجل النضال لتحقيق عالم المساواة

الإطار التنسيقي والمليشيات.. سلطة واحدة بوجهين

سمير عادل

إن السعي إلى تسويق سردية مفادها أن هناك إطارًا تنسيقيًا ــ بوصفه المظلة السياسية للسلطة الطائفية ــ وهناك مليشيات تحمل عنوان «سلاح المقاومة»، وأن هناك مسافة فاصلة بين الدولة والمليشيات، هو أكبر عملية تضليل تمارسها سلطة الإسلام السياسي الشيعي الحاكم في بغداد. وقد ساهمت حالة اللاحرب واللاسلم في المنطقة في ترسيخ هذه السردية وترويجها في وسائل الإعلام. اي بشكل اخر نقولها وكما تحدثنا في مقالات سابقة ومقابلات تلفزيونية، فإن من يعتقد أن حكومة الزيدي ستنهي أمر المليشيات في العراق إنما يحاول الانتحار بأوهامه.

أما اليوم، فتم دحض تلك السردية، فالتصريحات التي أطلقها نوري المالكي وهادي العامري القادة البارزين للاطار التنسيقي وهما الشخصيتان اللتان تديران دفة السلطة السياسية في العراق، وتحددان إيقاعها، وتحركان حكومة الزيدي يمينًا ويسارًا، كما فعلت مع حكومة السوداني، وقبله الكاظمي وعبد المهدي بدفاعهم عن المليشيات وابقائها وحمايتها وتحت عناوين جديدة مثل تنظيمها او احتوائها..الخ من العبارات والكلمات المظللة.

إن هذه الجرأة التي ظهر بها العامري والمالكي في الدفاع عن المليشيات تعود، في جانب أساسي منها، إلى عدم قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على حسم مصير الحرب مع ايران لصالحها. واصبح واضحا لكل الذين راهنوا على حكومة الزيدي وتصديق الفقاعات الاعلامية حول حربها على الفساد وانهاء المليشيات، بأنه لا يمكن الفصل بين الإطار التنسيقي والمليشيات؛ فهما وحدة واحدة: الإطار التنسيقي هو الجناح السياسي للسلطة الطائفية في العراق، بينما المليشيات هي ذراعها العسكري.

إن معضلة السلطة الطائفية، وهي سلطة الإسلام السياسي الشيعي، التي تمسك بزمام آلة الدولة التي تشكل المليشيات أحد أعمدتها الأساسية، تكمن في عدم حسمها للصراع السياسي بما يتيح لها تصفية جميع منافسيها. وهناك نقطة أخرى لا بد من الإشارة إليها، وهي أن هذه المعضلة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالوضع السياسي والحرب الدائرة في المنطقة، و صراع الأقطاب الإقليمية و التحولات الجيوسياسية العالمية التي تعتبر الشرق الأوسط جزء منها.

العملية السياسية في العراق تستند في استقرارها إلى الدعم الإقليمي، بينما ترتبط أطراف العملية السياسية بالقوى الإقليمية. وقد فتحت إسرائيل أبواب جهنم صراع سمته ببناء شرق أوسط جديد، وتحاول كل قوة إقليمية الحصول على موطئ قدم في المعادلات السياسية الجديدة.

فتركيا لن تتخلى عن موطئ قدمها في كردستان العراق وهي تملك اكثر من 52 نقطة عسكرية بما فيه قواعد، الذي يشكل منفذًا لدعم القوى التي تسمي نفسها «السنية». كما أن السلطة الموجودة في بغداد مرتبطة بشكل عضوي بالنظام القومي الإسلامي في إيران، وان أي خلل في طرف ما سيؤثر بشكل مباشر على الطرف الثاني، وفي الوقت نفسه، أصبح واضحًا أن دول الخليج لن تقبل، كما في السابق، باستمرار النفوذ الإيراني في العراق ويكون عامل غير استقرار ويعكر صفو ومزاج حرية وحركة الرأسمال والتجارة والاقتصاد العالمي.

والعراق منخرط فعليًا في الصراع إلى جانب إيران ضد دول المنطقة والولايات المتحدة الأمريكية. وما لم تُحسم مسألة الحرب في المنطقة، سيظل العراق تتقاذفه الرياح الإقليمية.

أما المعضلة الأخرى التي تواجه الإطار التنسيقي، والمتمثلة في محاولة إرضاء الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، والحفاظ على الإخلاص العقائدي والسياسي للجمهورية الإسلامية في إيران من جهة أخرى، فتتمثل في عدم انسجام هذين الاتجاهين ضمن رؤية سياسية واضحة للخروج من المأزق الذي يجد الإطار نفسه فيه.

البقية على الصفحة الثالثة

حول فوز حزب البديل من أجل ألمانيا
صعود اليمين المتطرف: عَرَضٌ لأزمة النظام الرأسمالي لا حلّ لها

توما حميد

مقدمة: من ساكسونيا-أنهالت إلى أوروبا

عندما حقق حزب البديل من أجل ألمانيا فوزًا في انتخابات ولاية ساكسونيا-أنهالت، لم يكن ذلك حدثًا عابرًا في المشهد السياسي الألماني، بل كان مؤشرًا على تحول أعمق يعصف بالبنية الاجتماعية والاقتصادية للنظام الرأسمالي في أوروبا. هذا الصعود ليس ظاهرة معزولة، بل هو جزء من موجة عالمية تشهد تصاعد اليمين المتطرف في السويد وفنلندا وسلوفاكيا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا والهند والأرجنتين وأمريكا وأستراليا وعشرات البلدان الأخرى. إن هذا الصعود هو تعبير عن فشل النظام القائم في معالجة تناقضاته العميقة.

أزمة النظام الرأسمالي: الجذور الحقيقية

إن صعود اليمين في الغرب هو انعكاس لأزمة خانقة يمر بها النظام الرأسمالي، وخاصة في أوروبا. هذه الأزمة ليست وليدة اللحظة، بل هي نتيجة تراكمية لتناقضات بنيوية تفاقمت منذ الأزمة المالية عام 2008. فقد أدى تراجع التصنيع وإغلاق المصانع إلى فقدان ملايين الوظائف الجيدة، وارتفاع معدلات البطالة، وتراجع المستوى المعيشي لغالبية السكان. وتزامن ذلك مع ما يسمى "أزمة تكلفة المعيشة"، حيث ارتفعت أسعار الضروريات الأساسية بشكل غير متناسب مع دخول الطبقة العاملة.

وفي هذا السياق، تعبّر الطبقة العاملة عن استيائها من أزمات لا حصر لها: تراجع مستوى الرفاهية، تقويض الحريات، بما في ذلك حرية التعبير، وانهيار الخدمات العامة. وقد ساهمت سياسات التقشف التي فرضتها الحكومات المتعاقبة، سواء أكانت من يمين أو يسار الوسط، في تفاقم هذه المشاكل بدلًا من حلها. كما أدت المواقف من حرب أوكرانيا ومعاداة روسيا إلى قطع مصادر الطاقة الرخيصة التي كانت تأتي من روسيا، مما زاد من الضغوط الاقتصادية على المواطنين الأوروبيين. ولم تكن الحرب التجارية مع الصين وعسكرة المجتمع وزيادة الإنفاق العسكري والحديث عن التجنيد الإجباري سوى حلقة أخرى في سلسلة السياسات التي زادت من معاناة ويأس الطبقة العاملة.

فشل يمين ويسار الوسط: الفراغ الذي يملؤه اليمين المتطرف

إن الأزمة الحقيقية تمتد إلى النظام السياسي بأكمله. فقد فشلت أحزاب يمين ويسار الوسط، التي حكمت أوروبا لعقود، في مواجهة هذه الأزمات. بل يمكن القول إنها كانت جزءًا من المشكلة وليست جزءًا من الحل. فبدلًا من تبني سياسات تعيد توزيع الثروة وتحمي الطبقة العاملة، انخرطت هذه الأحزاب في سياسات عززت من سلطة الشركات الكبرى وأضعفت دولة الرفاه.

وهنا تكمن المفارقة: فبينما تعاني الجماهير من تدهور أحوالها المعيشية، تستمر المؤسسة الحاكمة في الدفع بسياسات لا تريدها الجماهير، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي. والأخطر من ذلك، أن هذه المؤسسة تلجأ إلى تخويف الناس من "خطر أقصى اليمين" بدلًا من معالجة الأسباب الحقيقية لصعود هذه القوى. هذا التخويف لم يعد فعالًا، لأن الجماهير أصبحت تدرك أن السياسات السائدة هي التي أوصلتها إلى هذا الوضع، وهي تريد التغيير.

تشير الدراسات إلى أن الناخبين لا يصوتون لأحزاب أقصى اليمين لأنها تقدم بديلًا اقتصاديًا واضحًا، بل كتعبير عن استيائهم من نظام سياسي فقد شرعيته.

اليمين المتطرف: البحث عن كبش فداء بدلًا من الحلول.

لن يستطيع اليمين المتطرف حل الأزمات التي تواجه هذه المجتمعات، بل على العكس، سوف يزيد الوضع سوءًا. فالتجربة التاريخية، بما في ذلك صعود جورجيا ميلوني في إيطاليا، تظهر أن أحزاب اليمين المتطرف، بمجرد وصولها إلى السلطة، غالبًا ما تتراجع عن وعودها الانتخابية التي لن تحل مشاكل المجتمع أصلًا. فقد استمرت ميلوني في تنفيذ الحصار الاقتصادي على روسيا وضخ السلاح إلى أوكرانيا، وحتى تراجعت عن عدائها للاتحاد الأوروبي، على عكس الوعود التي قطعتها أثناء الحملة الانتخابية. وهذا ينطبق على دونالد ترامب في أمريكا، إذ لم يحقق أي من وعوده الانتخابية مثل إعادة التصنيع إلى أمريكا ووقف الحروب.

والأخطر من ذلك، أن اليمين المتطرف يعتمد في خطابه على تحويل جزء من المجتمع إلى كبش فداء. فبدلًا من معالجة الأسباب البنيوية للأزمات، يوجه الغضب الشعبي نحو المهاجرين واللاجئين والأقليات والنساء. وتصوّر خطابات هذا اليمين المهاجرين واللاجئين كغزاة يهددون الثقافة والأمن، والسلم المجتمعي، في حين أن الهجرة هي إحدى نتائج أزمات النظام وهي حاجة مستديمة من حاجات نمط الإنتاج الرأسمالي. يستخدم اليمين مخاوف أوساط من المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية في كسب التأييد.

هذا النهج ليس جديدًا، بل يتوافق مع النهج الذي ساعد في صعود الحزب النازي في عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي. فاستغلال الخوف والانقسام الاجتماعي والاستياء السياسي هو نفس التكتيك الذي استخدمه هتلر، واليوم يعيد حزب البديل من أجل ألمانيا إحياء هذه الخطابات القومية العرقية في شكل جديد.

ترتكز حركات اليمين المتطرف الحديثة في برامجها على الدفع بمفاهيم رئيسية: الأصلانية (الناتيفيزم)، التي تعتقد أنه ينبغي أن تسكن الدول حصرًا الجماعة "الأصلية"، وتصوّر المهاجرين والأقليات كتهديدات وجودية للهوية الوطنية. وضرورة فرض القانون والانضباط حيث تقوم بتضخيم نسبة الجريمة وإلقاء اللوم على المهاجرين في غياب القانون، وتدعو إلى التصدي للجريمة. وتدعي معاداة النخبة الاقتصادية والسياسية الحاكمة حيث تضع "الشعب النقي" في مواجهة "النخبة الفاسدة"، وتصوّر السياسيين السائدين كخونة تخلّوا عن المواطن العادي ولا يمثلون "مصلحة الوطن".

هذه المفاهيم لا تقدم حلولًا حقيقية، بل تقدم تفسيرات مبسطة لمشاكل معقدة. وهي تستفيد من انعدام الأمن الاقتصادي والثقافي والاغتراب السياسي، لكنها لا تعالج جذور هذه المشاكل التي هي نتيجة النظام الذي يسخر كل إمكانات المجتمع ومؤسساته لخدمة مصالح أقلية صغيرة. وبدلًا من ذلك، تعمل على تعميق الانقسامات الاجتماعية وتقويض تماسك المجتمع.

العوامل الاقتصادية: المحرك الحقيقي

تشير البيانات إلى أن "محرك" صعود اليمين المتطرف هي العوامل الاقتصادية. فالصعود الحالي مدفوع بمزيج من الخسارة الاقتصادية التي لحقت بهم ومن الخوف من أن لديهم شيئًا يخسرونه في المستقبل. فعندما ترى الطبقة العاملة أن نصيبها من الدخل الوطني يتقلص بينما تنمو الطبقات العليا ثراءً، يبلغ الإحباط ذروته.

إن خطر البطالة مثلًا، وليس مجرد كون الشخص عاطلًا عن العمل، يدفعه للتصويت بشكل معين. فإذا كان شخص واحد فقط في الأسرة يعمل في صناعة يكون معرضًا لخطر فقدان فرصة عمله فإن الأسرة بأكملها تصبح أكثر ميلًا بشكل ملحوظ للتحول نحو الأحزاب اليمينية.

البقية على الصفحة الرابعة

مجلة فكرية سياسية فصلية
يصدرها
الحزب الشيوعي العمالي العراقي

ليس الأمر بـ"زلّة لسان" ولا "خَرَف"!
(كلمة حول إقرار هادي العامري بقتل محتجي تشرين)

فارس محمود

في خطاب ألقاه زعيم ميليشيا بدر، هادي العامري، المعروف للعراقيين جيداً بتاريخه الحالك والمظلم منذ ثمانينيات القرن المنصرم، تحدث في مهرجان جرى في مدينة النجف بالحرف الواحد وبتبجح عن: "أن المقاومة هي التي وقفت وبشجاعة أمام فتنة تشرين، وحفظت الدولة والنظام السياسي بفضل الدماء الطاهرة لقادة النصر"، و"نحن من وقفنا ضد كل من خرج على هذا النظام في تشرين". إن هذا كلام خطير، ومن المفترض في أي بلد يحترم أدنى حقوق الإنسان أن تكون له تبعات قانونية كبيرة على مدّعيه. فبإعترافه هذا، أقرّ العامري بالجرم الصريح بصريح العبارة.

ألقى عادل عبد المهدي، رئيس الوزراء في وقتها، فعلة قتل أكثر من 800 شاب وشابة بعمر الورود وجرح ما يقارب 25 ألفاً آخرين، بعضهم بإصابات بالغة، على "طرف ثالث" غير الحكومة والميليشيات، طرف مجهول!!

بيد أن هذا الطرف الثالث كان معلوماً للجميع منذ اليوم الأول، وليس ثمة من كان يشك في من هو هذا الطرف الثالث. إن أركانه هي الفتوى التي أصدرها علي خامنئي في 30 تشرين الأول على شكل تغريدة والتي نصها: "...أوصي الحريصين في العراق ولبنان بمعالجة أعمال الشغب وإنعدام الأمن التي تسببها في بلادهم أمريكا وإسرائيل وبعض الدول الغربية وبأموال الدول الرجعية"؛ أي قمع المتظاهرين دون رحمة، وكذلك الميليشيات الولائية ومعهم أحزاب الإسلام السياسي الشيعي الممثلون اليوم في الإطار التنسيقي. الكل كان يعرف ذلك، وأن من يقف على رأس هيئة أركان قمع هبة تشرين هم قاسم سليماني وأبو مهدي المهندس نائب قائد الحشد الشعبي وقادة الميليشيات، وثمة صور مسربة واضحة بهذا الصدد توثق ذلك.

ولكن لأقل بدءاً كلمة حول مصطلح "فتنة"، هذا التعبير الديني البالي وغير الطبقي وغير السياسي، حيث يتستر فيه على حقيقة أن المجتمع ذو طبقات مختلفة وسياسات مختلفة وذو مصالح وأهداف مختلفة، وكأن المجتمع كتلة واحدة!! وهذا تزييف للواقع؛ إذ تطلق هذه الكلمة على من يعارض أو يختلف أو يعبر عن رفضه. إنها تتضمن أن من هو قائم على السلطة على حق، ومن هو محتج أو معترض "قائم بفتنة"! ولكن الجميع يعرف أن من هبّوا بوجه السلطة هم من طالب بحق، وأن سلطة النهب وابتلاع ثروات المجتمع وإفقاره وتجويعه يقف على رأسها العامري ومن لفّ لفه. إنهم من تمادوا على المجتمع لأكثر من عشرين عاماً، وليس العكس؛ إنها قلب للحقيقة وواقع الأمر.

ولكن السؤال الأساسي هو: ما الذي جعل العامري يطلق كلامه هذا اليوم؟!! أية ظروف واقعية دفعت به ليتحدث بهذه الصيغة، علماً أنه كان أول من تباكى بـ"خطئنا بحق الشعب العراقي"، وأول من اعتذر جراء تنصلهم عن "خدمة الناس" وعن "فشل النظام السياسي" في حكمه؟ ما الذي كان ينشده من كلامه هذا ويهدف إليه؟

ليس ما قاله "زلة لسان" ولا "عَتَه كِبَر السن" ولا غير ذلك؛ لأن كلامه ببساطة كان مدوناً ومكتوباً ولم يرتجله، وفي مناسبة مُعدّ لها مسبقاً. إن أردنا معرفة سر هذا الخطاب، ينبغي أن ننظر للأوضاع السياسية والاجتماعية للمجتمع، وللحركة الاحتجاجية المتصاعدة اليوم في أغلب مدن العراق، لعمال العراق وفي مقدمتهم عمال النفط، احتجاجات الخريجين والخريجات، أصحاب العقود، وانعدام الكهرباء وغياب الخدمات واتساع رقعة الجوع والفقر والبطالة وانعدام الضمانات الاجتماعية وغياب القانون وانفلات شريعة الغاب وتغوّل أزلام الميليشيات، وهذا الحد العجيب من الفساد ونهب المال العام والتنظير الإسلامي له بحجة "مال سائب"، والاستهتار بحياة أكثر من 45 مليون إنسان وسلب الحريات والحقوق السياسية والمدنية، والمحتجين على القوانين القروسطية والمتخلفة ومنها القانون الجعفري سيئ الصيت، وعشرات الاحتجاجات في الميادين المختلفة لمعيشة وحياة وعمل الناس. يعلم العامري علم اليقين أن المجتمع يقف على بركان مدمر من الاحتجاجات والسخط والغضب اللامحدود.

ناهيك عن ضغط أمريكا الخانق على ولي نعمتهم واحتمالية انهيار النظام أمام الضغط العسكري والاقتصادي من جهة، وعلى سلطة الإطار التنسيقي كذلك، والوضع الإقليمي الذي لا يسير بصالح سلطة تجار الحروب هذه، وكذلك الضغوط الإقليمية الأخرى لدول المنطقة والعزلة السياسية والاجتماعية التي يمرون بها. وإجمالاً، القلق الكبير على مصيرهم ومستقبلهم السياسي ومستقبل سلطتهم والثروات التي استولوا عليها ولا زالوا! كما إنهم يعرفون أنفسهم جيداً: عديمو القاعدة السياسية والاجتماعية، منبوذون على صعيد اجتماعي واسع، وحتى شيوخ العشائر الانتهازيون الذين يغدقون عليهم الأموال الطائلة من المال الفاسد، سيبيعونهم لأول مشترٍ!

إن كلام العامري الذي لا يمثل نفسه بقدر ما يمثل الإطار التنسيقي، هو رسالة بوجه تشرين أخرى، بوجه ناشطيها وفعاليها، بوجه هذه القوى المليونية الساخطة جراء كل ما جرى بحقها من استهتار، وستحرقهم تشرين أخرى بنارها شر حريق!

بتهديده سيئ الصيت هذا، يبين ويكشف عن حقيقة طالما أكدنا عليها مفادها أن هذا السلاح ليس له ربط بأي مقاومة لمشاريع أمريكا، فهذه كذبة، إذ لا هم قادرون على هذه المنازلة ولا يرغبون بشنها، ولا ربط لهذا السلاح والمقاومة بفلسطين والقدس ولا بحماية البلد والحدود و"عرض العراقيين" و"شرف العراقيات" ولا غيرها من الأكاذيب؛ إنها مقاومة بوجه المجتمع وحقوقه وحرياته ورفاهه، مقاومة من أجل إرعاب المجتمع وتخويفه وقتل شبابه وشاباته، من أجل الدفاع عن سلطتهم وثرواتهم الخرافية. إن هذا هو سبب إصرارهم على بقاء سلاحهم "المنفلت" و"غير المنفلت" أو الحكومي أو الحشدوي.

ونظراً للضغط الرهيب الذي تعرض له العامري في المجتمع جراء الإقرار بهذه الجريمة، مضى البعض، وبهزالة مفرطة، لتخفيف وتمييع الحديث بالحديث عن "صفات الحجي" و"فضائله" و"حكمته" و"سياسيته" و"جهاديته". ومثلما يقول العراقيون في مثلهم الشهير: "الميّت ميتي، وأعرفه"!! الجميع يعرف ماهية تاجر الحرب هذا ومن لفّ لفه.

يجب على مجلس القضاء الأعلى توجيه أصابع الاتهام فوراً لهادي العامري والتحقيق معه، وتقديم كل من ساهم في هذه الجريمة النكراء سواء عبر تنفيذها أو من وقف وراءها من مخططين وآمرين، للمحاكم لينالوا جزاءهم.

تتمة الأطار التنسيقي و الميليشيات...

فالإطار التنسيقي لا شيء من دون الميليشيات، ولن يستطيع أن تقوم له قائمة ليوم واحد من دونها. وقد بيّنت انتفاضة تشرين السلمية مدى خواء هذه السلطة وعدم قدرتها على الاستمرار من دون سلاح الميليشيات، الذي قتل نحو 800 شخص، واعتقل المئات، وغيّب عددًا كبيرًا من المعارضين والمتظاهرين. وقد اعترف هادي العامري نفسه بذلك أمام العالم، عندما قال ان سلاح المقاومة تصدت لـ"فتنة تشرين".

إن الأخطر الذي يواجه الوضع السياسي في العراق اليوم هو انفلات عقال الميليشيات، في إطار سعيها إلى إسكات الأصوات الداعية إلى نزع سلاحها، عبر سلسلة من عمليات المداهمة والاقتحام، كما حدث في المؤتمر الذي نُظّم في فندق الرشيد وسط المنطقة الخضراء، وكذلك اقتحام معرض بغداد الدولي للكتاب ومصادرة كتاب يتناول موضوع «الشيعة» بصورة أكاديمية للباحث علي المدني، فضلًا عن استهداف المنشآت السعودية انطلاقًا من الأراضي العراقية للمرة الثانية، ورفع مستوى خطاب النعيق الطائفي.

ويحدث كل ذلك في الوقت الذي لا يحرك فيه مجلس القضاء الأعلى ولا المؤسسات الحقوقية ساكنًا تجاه هذه الفوضى، بما يؤكد أن المسار السياسي في العراق يتجه نحو فوضى مصطنعة تصنعها الميليشيات، بهدف حسم مصير السلطة لصالح الإطار التنسيقي وتصفية مخالفيه.

ويبقى السؤال الذي يزيد من محنة الإطار التنسيقي وسلطته السياسية وأدواته الميليشياتية: هل يوجد جوابًا في كيفية الرد على الحركة الاحتجاجية للعاطلين عن العمل، وعمال النفط والمصافي، والمطالبين بتعديل سلم الرواتب، التي تجتاح مدن العراق، والتي وصلت إلى ما يقارب 300 احتجاج خلال مئة يوم من تشكيل الحكومة، بين تظاهرات ووقفات ومسيرات واعتصامات، أم أن الرد سيكون فقط بتسخين خطاب النعيق الطائفي وبلطجة الميليشيات التي ما زالت تختبئ تحت العنوان المفضوح "بسلاح المقاومة" بعد اعترافات العامري.

ELa ALamam (Forward) Weekly
Editor in chief: Toma Hameed

A political paper of worker-communist party of iraq

الأخيرة

في إحياء الذكرى السنوية للانتفاضة الثورية لعام 2022 "انتفاضة مهسى أميني"

تمرّ أربع سنوات على انتفاضة انطلقت بصرخة "المرأة، الحياة، الحرية"، لتسجل واحدة من أعظم الهجمات التحررية والمطالبة بالمساواة من قبل جماهير إيران ضد الجمهورية الإسلامية. إنها انتفاضة طليعية وتقدمية دفعت المرأة وحريتها إلى قلب الصراع الإجتماعي مع سلطة تُعد معاداة المرأة والدين والقمع من الأركان الأساسية لوجودها.

كان القتل الحكومي لمهسا أميني شرارة أشعلت مستودعاً من عقود من الغضب ضد التحقير والتمييز والفقر والاستغلال والقمع وسلب الحقوق. إن النساء اللاتي قاومن لأكثر من أربعة عقود الحجاب الإجباري والفصل العنصري الجنسي والقوانين الإسلامية والذكورية الرجعية، وقفن هذه المرة في الصفوف الأمامية لحركة جرت الملايين إلى الميدان بمطلب الحرية والمساواة. حاولت الجمهورية الإسلامية لأكثر من أربعة عقود تحويل إحتقار المرأة ودونيتها إلى قانون، والحجاب إلى رمز للسلطة السياسية للإسلام في المجتمع. لكن الحركة الثورية لعام 2022 التي اشتهرت بحركة "المرأة، الحياة، الحرية"، دقّت مسمار الفشل في جسد هذه السياسة وهذه الأيديولوجيا. لقد تحدت النساء على نطاق شامل أوامر الحكومة، وتجاوزها معهن قطاع واسع من المجتمع أيضاً.

اليوم، ينتصب واقع في إيران أمام أعين الجميع: فرضت النساء حرية الملبس وخلع الحجاب عملاً على السلطة الحاكمة دون انتظار إذن منها لتغيير القوانين. ما كانت تسميه الجمهورية الإسلامية جُرمًا، حولته ملايين النساء الآن إلى جزء من الحياة اليومية. إن هذا هو الإنجاز الأول وأحد أهم إنجازات حركة كتبت القانون بقوتها ودقت مسماره، وفرضته كأمر واقع ونفذته عملاً. إنه قانونٌ ما زال يحكم ذلك المجتمع رغم محاولات السلطة وأجهزة قمعها إعادة فرض الحجاب، ورغم السعي لإعادة فرض قوانينها الرجعية والمعادية للمرأة.

لقد تبين أن المجتمع الذي حطم هذا السد لم يعد هو مجتمع ما قبل سبتمبر ٢٠٢٢. ليس هذا التحطيم مجرد كسر لقانون واحد، بل هو هزيمة أيديولوجية كاملة للجمهورية الإسلامية أمام حركة من أجل حرية المرأة وانعتاقها ومن أجل مجتمع أكثر إنسانية وحرية ورخاءً. إن انتفاضة 2022 والتراجع الذي فرضته على الجمهورية الإسلامية في جميع المجالات من الحجاب إلى سائر القوانين الرجعية، ومن ثقة الجماهير بنفسها في مواجهة جهاز القمع العاجز عن مواجهتها قد غيّر ميزان القوى بين الجماهير والجمهورية الإسلامية إلى الأبد! وفي الوقت نفسه، وقفت هذه الحركة في وجه جميع القوى الرجعية التي حاولت، عبر التعلق بهذه الحركة، استغلالها لأهدافها الرجعية من إضفاء الطابع القومي وارتداء الزي المحلي والمصلحية القومية عليها إلى المطالبة بالعودة إلى الماضي ورَدّت أطماعهم على أعقابهم.

يجب تسجيل هذه الإنجازات بصوت عالٍ باسم صاحبها الحقيقي: النساء والعمال والشباب والجماهير التواقة للحرية والمساواة! إن هذا التراجع لم تفرضه أي حكومة خارجية على الجمهورية الإسلامية. لم يكن ثمرة صواريخ وبقصف "إنساني" أو حرب وهجوم عسكري من أي قوة إقليمية أو عالمية وحلفائها وأتباعها الداخليين. إن هذا الإنجاز هو نتاج عقود من مقاومة النساء ونضالهن، ونتاج عشرات الاحتجاجات والإضرابات العمالية من أجل العدالة والمساواة، ونتاج القوة الجماهيرية العظيمة التي وقفت من الأسفل في الشارع والجامعة والمدرسة ومكان العمل والحياة اليومية بوجه الحكومة.

إذا كانت المقاومة الاجتماعية قادرة على إدخال أحد أعتى الرموز الأيديولوجية للجمهورية الإسلامية في مثل هذه الأزمة، وإذا دخل الوعي واليقظة، والراديكالية العميق والتوجه اليساري لهذه القوة الاجتماعية إلى الميدان بشكل أكثر تنظيماً وشيوعاً ووعياً في مواجهة كافة القوى الرجعية، فإنها قادرة أيضاً على دحر هجوم الحكومة على المجالات الأخرى لحياة الناس من المعيشة والرفاه والحرية والأمن وغيرها.

أظهرت انتفاضة 2022 وحركة المطالبة بالحرية والمساواة جانباً صغيراً من قوة هذه القوة الميدانية والاجتماعية؛ قوة الجماهير التي حين تدخل الميدان تستطيع إبطال القواعد المفروضة من الأعلى على يد "الأسفل"، وكسر الخطوط الحمراء للحكومة، وإعلان ما كان "ممنوعاً" حراً في المجتمع بفضل قوتها الذاتية.

لكن العمل لم ينتهِ بعد. رغم فرض التراجع على الجمهورية الإسلامية، ورغم فشل مؤامرة المعارضة الرجعية ضد هذه الحركة، فإن المحاولات لدحرها من قبل كل هذه الأقطاب الرجعية ما زالت مستمرة. وهذه المرة باسم الحرب وأجواء الحرب، وباسم "الدفاع عن إيران" أو "انهيار الجمهورية الإسلامية"، يحاولون ليس فقط الاعتداء على جميع إنجازات تلك الحركة، بل تحويل الجماهير المطالبة بالحرية إلى مجرد وقود وسواد أعظم لأحد أقطاب الحرب الرجعية.

إن الذكرى السنوية لانتفاضة 2022 هي تذكير ببروز قوة اجتماعية من الأسفل استطاعت إجبار من هم في الأعلى على التراجع. قوة كسرت الحجاب الإجباري والسلطة الحكومية الرجعية. قوة دافعت بكل طاقتها عن استقلالها عن القوى الرجعية ودحرتها، واليوم أيضاً تدافع بوجه جميع القوى الرجعية عن حركتها التحررية وإنجازاتها.

يجب أن تصبح هذه القوة منظمة وعلى مستوى البلاد، ليس فقط لإسقاط الجمهورية الإسلامية، بل لقلب العلاقات القائمة على الاستغلال وعدم المساواة والتمييز وسلب الحقوق رأساً على عقب.

عاشت الحرية والمساواة!

الحزب الحكمتي (الخط الرسمي)

11سبتمبر 2026

تتمة حول فوز حزب البديل...

الاغتراب السياسي وأزمة الثقة:

إن انهيار الثقة المؤسسية وما ينتج عنه من اغتراب سياسي هما من الدوافع القوية وراء نجاح اليمين المتطرف. فعندما يشعر المواطنون بأن "النظام" لم يعد يمثل مصالحهم وآراءهم، فإنهم لا يغيّرون الأحزاب فحسب، بل يسعون لتعطيل النظام نفسه. وقد اتسعت الفجوة بين ما يعطيه الناخبون أولوية وما تناقشه البرلمانات والإعلام والمؤسسات الرسمية: فبينما يريد الناخبون معالجة تكلفة المعيشة وتوفير الخدمات، تركز المؤسسات على المشاريع والقوانين والسياسات التي تخدم مصالح الرأسماليين والشركات الاحتكارية. نفس الأمر ينطبق على السياسات الخارجية مثل الموقف من الحرب في أوكرانيا والحرب على إيران والإبادة الجماعية في غزة.

الإعلام الرقمي: أداة التضليل

لا ينفصل صعود اليمين المتطرف عن إتقان البنية التحتية الرقمية. فقد تجاوزوا تكتيكات "انشر وشارك" البسيطة إلى نموذج من الهندسة النفسية الخاصة بكل منصة. وتُظهر الأبحاث أن اليمين يستخدم وسائل التواصل الاجتماعي بشكل أكثر فعالية من أي مجموعة سياسية أخرى ويستخدم الذكاء الاصطناعي بشكل مؤثر جدًا.

وكشفت دراسة بارزة عن تحول نحو وكلاء ذكاء اصطناعي مستقلين بالكامل، يمكنهم كتابة منشورات فريدة وذات مصداقية تتماشى مع هدف مشترك، وتنسيق "الإعجاب" و"الرد" على بعضها البعض، مما يخلق إحساسًا زائفًا بموافقة عامة ساحقة. هذه الأدوات تخدم تضليل الجماهير وتعميق الاستقطاب.

خاتمة: لا حل خارج التغيير الجذري

إن صعود اليمين المتطرف هو عَرَضٌ لأزمة النظام الرأسمالي، وليس حلًا لها. وهو يستفيد من فشل أحزاب يمين ويسار الوسط في معالجة هذه الأزمة، لكنه لا يقدم بديلًا حقيقيًا. بل على العكس، فإن سياساته ستزيد الوضع سوءًا، وستحول جزءًا من المجتمع إلى كبش فداء بدلًا من معالجة الأسباب البنيوية للأزمات.

فالمطلوب هو تغيير جذري في النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، يضع مصالح الطبقة العاملة والجماهير الكادحة في المقدمة، ويضمن العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة. وبدون ذلك، سيبقى اليمين المتطرف قادرًا على استغلال الغضب الجماهيري، وسيستمر في تحويل المجتمع إلى ساحة صراع بين "نحن" و"هم"، بين "الداخل" و"الخارج"، بين "الأصلي" و"الدخيل".

لم يعد تخويف الجماهير من اليمين كافيًا، بل هناك حاجة إلى معالجة الأسباب الحقيقية للاستياء، عبر تقديم حلول حقيقية لمشاكل الناس اليومية. وهذا ما لم تفعله أحزاب الوسط، وهذا ما لن يفعله اليمين المتطرف. إنها وظيفة الشيوعيين والاشتراكيين والقوى التقدمية في المجتمع.